

الحفاظ على إنجازات التحول الاقتصادي في أمريكا اللاتينية

مع استثمار النجاحات الأخيرة، أصبحت الفرصة سانحة أمام أمريكا اللاتينية لتحسين صورتها في السوق العالمية

نيكولاس إيزاغيري

Nicolás Eyzaguirre

المنطقة، فإنها لا تزال متأخرة في النمو وتسودها حالة عميقة من عدم المساواة؛ إذ يعيش نحو ثلث سكانها تحت وطأة الفقر.

ولطالما كانت أمريكا اللاتينية منطقة للمفارقة والتناقض؛ فهي أرض للرخاء والفقر، والاستقلال والتبعية، والاستقرار والاضطراب.

لكن الأمور ربما تكون في سبيلها إلى التغيير. فمع تخلص أمريكا اللاتينية من سمعتها السابقة كموطن للانتعاش والكساد، نجحت في تحقيق الرخاء على مدار العقد المنصرم. وقد جاء نمو الناتج الأسرع والمستمر خلال معظم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مصحوبا بتحسينات مهمة في الأحوال الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، دعمت المنطقة أسسها الاقتصادية وتهيأت بشكل أفضل لمواجهة

«ليس هناك ما يبهج مثل مهرجان مكسيكي، وليس هناك ما يبعث على الأسى مثله أيضا»، كتب هذا الشاعر أوكتايفو بان الحاصل على جائزة نوبل، في كتابه متاهة العزلة. «مهرجاناننا هي انفجارات تتوحد فيها الحياة والموت، البهجة والأسى، الموسيقى والضجة المحضة.»

ما ستضم كل بلدان أمريكا اللاتينية إلى المكسيك في الاحتفال بمرور مائتي سنة على استقلالها. وهناك أسباب كثيرة تدعو أمريكا اللاتينية إلى الزهو بكل ما حققته عبر القرنين الماضيين، بما في ذلك ما **سرعان** تم في السنوات القليلة الماضية. ولكن على الرغم من إمكانات



الحي الفيدرالي في مكسيكو سيتي، المكسيك.

الاستقرار الاقتصادي وبالتصميم على معالجة المشكلات قديمة العهد التي تتمثل في الإنتاجية المنخفضة ومستوى عدم المساواة المرتفع.

سياسات أفضل

ساهمت السياسات الأفضل بدور حاسم في تحقيق النجاحات الأخيرة في المنطقة، ودعمها في ذلك تحقيق توافق آراء اجتماعي على نطاق أوسع بكثير حول أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي. والواقع أن السياسات الاقتصادية الكلية ما زالت حذرة في كثير من البلدان، بغض النظر عن عمليات نقل السلطة بين الحكومات المنتخبة على اختلاف توجهاتها السياسية. وفي الوقت نفسه، أصبح الإبقاء على العجز المالي منخفضاً أكثر سهولة، بفضل الأحوال الخارجية المواتية عموماً التي سادت طوال الجانب الأكبر من العقد المنصرم.

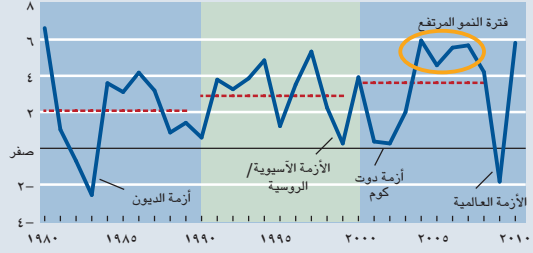
وقد حققت السياسات الاقتصادية الكلية المعززة مزيداً من الصلابة، حيث تجاوزت المنطقة الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ دون أن يلحق بها ضرر نسبياً. فالنتائج عاد لسيرته الأولى بعد أن بدأ بانكماش حاد في أواخر عام ٢٠٠٨، في كثير من البلدان بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل ١). وكان لتحسن الموارد الحكومية، وتخفيض الديون الخارجية، وارتفاع الاحتياطيات الدولية، وزيادة مرونة سعر الصرف، وتدعيم التنظيم والرقابة الماليين في السنوات السابقة على الأزمة العالمية، دور مهم في الحد من تأثير الأزمة على المنطقة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المنطقة بشكل عام لم تكن مضطرة لمواجهة المشكلة الداخلية مثلما حدث في الماضي. فعلى خلاف الصدمات الدولية السابقة - في الأعوام ١٩٨٢ و١٩٩٨ و٢٠٠١ - كانت المنطقة في وضع أقوى لاتخاذ خطوات تتصدى بها لتأثيرات الركود العالمي (انظر الشكل ٢). ففي هذه المرة، استطاعت حكومات وبنوك مركزية كثيرة أن تتخطى التأثير على الناتج والعمالة بالتوسع في الإنفاق العام وتخفيض أسعار الفائدة، والسماح بتخفيض قيمة عملاتها في هذه الأثناء. وفي هذه المرة، ساعد تخفيض قيمة العملة اقتصادات أمريكا اللاتينية على التصدي للصدمات الخارجية بدون النسب في هزة تضخمية حادة أو حدوث ضائقة واسعة النطاق في النظام المالي. وقد زاد حالياً عدد من ارتفعت مستوياتهم المعيشية، مقارنة بفترات التوسع الاقتصادية السابقة. وقد انخفضت معدلات الفقر بأكثر من ١٠ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، مما انتشل أكثر من ٤٠ مليوناً من ريقة الفقر. كذلك تحسن توزيع الدخل - وهو نقطة ضعف قديمة العهد في المنطقة - في ١٥ من ١٨ بلداً

الصدمات الاقتصادية - ولذلك كان تأثير الأزمة العالمية الأخيرة معتدلاً وقصيراً الأجل نسبياً في معظم الأحوال عند مقارنته بالمشكلات الاقتصادية الطاحنة التي كانت قد واجهتها خلال نوبات سابقة من الاضطراب العالمي. وإن انقضت مرحلة الأزمة العالمية، بدأت تتوافر للمنطقة فرص اقتصادية كبيرة وتتمتع بإمكانات توهلها للقيام بدور متزايد الأهمية كطرف مؤثر عالمياً - بفضل ثروتها من السلع الأولية ومع الظروف الخارجية التي باتت مواتية. وهناك ثلاثة بلدان في المنطقة - هي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - أعضاء في مجموعة العشرين التي تساهم بدور بارز متزايد في تشكيل الاقتصاد العالمي. بل يمكن للمنطقة أن تحقق تقدماً أكبر بالبناء على التقدم الذي تحقق مؤخراً لترسيخ

الشكل ١

التأرجح بين الصعود والهبوط

كان النمو متقلبا في أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٨٠ لكنه كان يسير في اتجاه عام صعودي، مع تعافٍ لافت للنظر من الأزمة. (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغيير السنوي %)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: يمثل الخط الأحمر متوسط النمو لكل عقد؛ وبالنسبة للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يغطي فترة ما قبل الأزمة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨.

البعض الآخر مستوردا صافيا للسلع الأولية - بما في ذلك بلدان أمريكا الوسطى. وقد تحقق نجاح أكبر مؤخرا في البلدان التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الأسواق الديناميكية الصاعدة في آسيا، خاصة الصين، كذلك أدى الارتفاع القياسي في أسعار السلع الأولية إلى زيادة جاذبية هذه البلدان بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وفي المقابل، كان التعافي من الأزمة أبطأ في البلدان التي ترتبط بعلاقات قوية مع الاقتصادات المتقدمة - بسبب تراجع النمو الاقتصادي وظروف توظيف العمالة في الولايات المتحدة. وتعرضت المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى لضربة قوية من جراء التعافي الضعيف في الولايات المتحدة، التي تمثل مصدر دخلها الرئيسي - من الصادرات، والخدمات السياحية، وتحويلات رعاياها العاملين هناك.

وكان أداء البلدان ذات السياسات الأضعف أقل من أداء البلدان التي تتميز عنها بسجل أداء إيجابي في مجال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية الرشيدة. فهي لم تستطع اعتماد سياسات معاكسة للاتجاهات الدورية أثناء فترة الهبوط الاقتصادي، كما أن استفادتها من ظروف التمويل المواتية حاليا كانت أقل بكثير. ويصدق هذا بصفة خاصة على بعض البلدان المصدرة للنفط، حيث أخذ الناتج يتعثر أو حتى ينكمش، على الرغم من استرداد أسعار النفط مستوياتها السابقة. وأدت مجموعة من مواطن الضعف على جانب العرض (نتاج مناخ الأعمال المعوق للاستثمار) والسياسات الداعمة للطلب المفرط، إلى حدوث تضخم كبير، خاصة في فنزويلا، التي شهدت انكماشاً في الناتج أيضاً في عام ٢٠١٠. وفي الأرجنتين - حيث كان أداء النمو أفضل بكثير - أدى الطلب إلى فرض ضغوط رافعة للتضخم.

إمكانات قوية

مع زوال معظم آثار الأزمة العالمية، تتوفر للمنطقة إمكانات تؤهلها للقيام بدور بارز على المسرح العالمي ولزيادة حصتها في الناتج العالمي، والتي كانت قد استقرت في نطاق يتراوح بين ٨ و ٩٪ في العقود الأخيرة. وقد نما ناتج المنطقة بنحو ٦٪ في عام ٢٠١٠ (لا تسبقها إلا آسيا الصاعدة) والمتوقع أن يستقر عند ٤ إلى ٥٪ في السنوات القادمة، وهو ما زال أعلى بكثير من متوسطها لفترة الثلاثين عاما الماضية والذي كان يقل عن ٣٪.

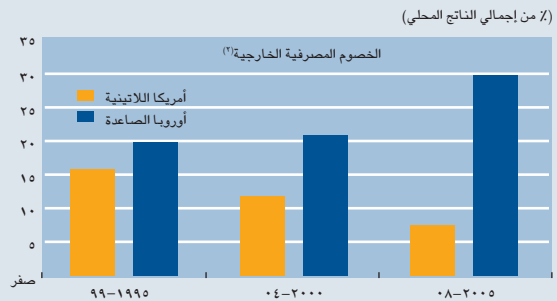
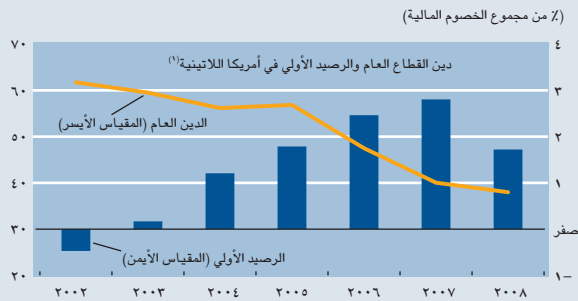
تباين الأداء

غير أن البلدان لم تكن متساوية في جودة الأداء. ويرجع هذا بصفة جزئية إلى اختلاف تأثير التطورات العالمية على البلدان المختلفة. فكثير من البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية تستفيد من أسعار التصدير المرتفعة وأسعار الفائدة العالمية المنخفضة (انظر الشكل ٣). ومع ذلك، فلا تزال أمام البعض فرص محدودة وحسب للحصول على التمويل الخارجي، بينما لا يزال

الشكل ٢

كن مستعدا

أصبحت أمريكا اللاتينية في موقف أقوى يؤهلها لمواجهة الأزمة بفضل انخفاض الدين العام المقترن بتحسين الميزانيات العمومية المصرفية. مقترنا بميزانيات مصرفية أقوى أمريكا اللاتينية في موقف أقوى في مواجهة الأزمة.



المصادر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

^١ الحكومة العامة، المتوسط البسيط لأمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين.

^٢ نسبة خصوم غير المقيمين إلى مجموع الخصوم المالية، المتوسط البسيط للأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

وسوف يتطلب تحقيق هذه النتيجة - أو حتى تحسينها - إدارة ماهرة للاقتصاد الكلي في الأجل القريب، وكذلك إصلاحات هيكلية لزيادة صلابة المنطقة في مواجهة الصدمات وتعزيز النمو. ونظرا لتركة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي في المنطقة - بما في ذلك الميل لدورات الانتعاش والكساد - فمن المهم بذل جهود كبيرة لزيادة الصلابة والاستعداد لمواجهة الصدمات القادمة.

فأين تكمن التحديات الباقية التي تواجه الاستقرار؟ لقد خطت المنطقة خطوات مهمة في السياسات الاقتصادية الكلية وبناء المؤسسات، لكن عليها توسيع نطاق التقدم في ثلاثة مجالات أساسية: إنهاء الأنماط المسارية للاتجاهات الدورية في الإنفاق الحكومي، وتعزيز الإنفاق بسرعة كبيرة أو تخفيض الضرائب في أوقات اليسر، مما يفرض تخفيضات حادة في الإنفاق أو زيادة في الضرائب في أوقات العسر، والسماح بمرونة أكبر لسعر الصرف؛ وإحكام تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه.

وبالنسبة لسياسة المالية العامة، تتمثل التحديات في ضمان استمرارية أوضاعها، ولكنها تشمل أيضا تفادي التقلبات المفرطة المسارية للاتجاهات الدورية في الإنفاق الحكومي. وقد خفضت بلدان كثيرة دينها العام إلى مستويات أكثر اعتدالا. وهناك مشكلة أخرى تواجه البلدان التي بلغت مستويات مديونية أكثر أمانا، وهي كيفية إدارة التقلبات الدورية في الإنفاق الحكومي. وتعني أهداف السياسة التي تحتفظ بثبات رصيد المالية العامة أن النفقات يمكن أن ترتفع كلما تحققت إيرادات أكبر، بغض النظر عما إذا كانت الزيادة عابرة أو دائمة. وستستفيد بعض البلدان استفادة أكبر من استهداف أرصدة معدلة لاستبعاد العوامل الدورية (مثلما تفعل تشيلي)، الأمر الذي يحافظ على ثبات الإنفاق في وجه التقلبات المؤقتة في الإيرادات. ويصدق هذا بوجه خاص على البلدان التي ترتبط فيها الإيرادات بصادرات السلع الأولية ويمكن أن يكون انتعاش الأسعار المؤقت ستارا يخفي وراءه تراجع مركز ماليتها العامة الأساسي.

وقد استفادت بلدان كثيرة من السماح بزيادة مرونة سعر الصرف، ليس فقط كوسيلة لمواجهة الصدمات الخارجية وإنما أيضا لزيادة حرية وفعالية سياستها النقدية في ضمان انخفاض معدل التضخم واستقرار الناتج. وتحققت نتائج جيدة في البلدان التي نقلت سياستها النقدية إلى استهداف التضخم (راجع «إنهاء عدم الاستقرار» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). والمرجح أن يعود استمرار هذا الاتجاه بالنفع على البلدان التي بدأت السماح مؤخرا بمرونة محدودة في

عملاتها، مما سيساعد في الحد من الدويرة وتحسين فعالية السياسة النقدية. أما البلدان التي فضلت أسعار الصرف الثابتة، فسوف تحتاج إلى إنشاء احتياطات وقائية بديلة ضد الصدمات، خاصة في سياسة المالية العامة.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته المنطقة مؤخرا في تفادي الأزمات المصرفية، فإن عليها المضي إلى أبعد من ذلك في سياساتها المالية. ويمكن أن تنطبق دروس الإخفاقات الأخيرة التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة في مجالي التنظيم والرقابة على كثير من بلدان أمريكا اللاتينية أيضا. وينبغي أن يبدأ التنظيم والرقابة الماليين في النظر إلى أبعد من الاستقرار والملاءة في المؤسسات المنفردة، واتباع منهج احترازي كلي يتعامل مع ترابط المخاطر النظامية ومسيرة الائتمان المفرطة للاتجاهات الدورية (ميل الائتمان إلى

يستفيد كثير من بلدان أمريكا اللاتينية المصدرة للسلع الأولية من ارتفاع أسعار التصدير وانخفاض أسعار الفائدة العالمية.

النمو بسرعة مفرطة في أوقات اليسر، ثم الانهيار لاحقا). وهذا مجال جديد تماما سيتطلب درجة أكبر من التنسيق على المستويين القطري والعالمي.

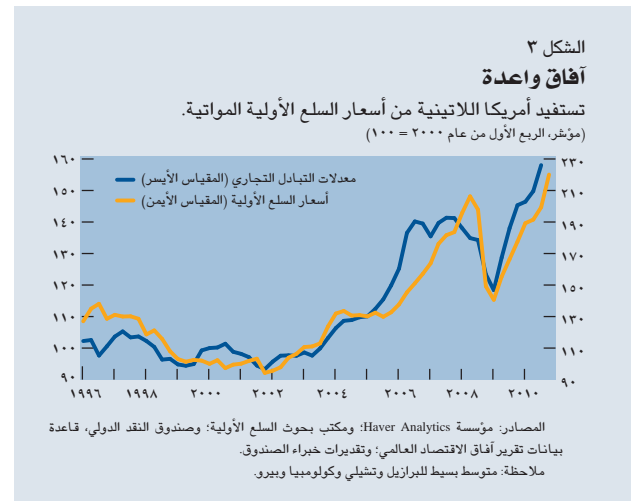
التحسب نعلم اليوم

إضافة إلى هذه القضايا الأساسية، ينبغي أن تحرص أمريكا اللاتينية أيضا على اجتناب التراخي في أوقات اليسر. فقد تضاعفت الظروف العالمية الحالية حتى أنشأت قوتين دافعتين - هما التمويل الخارجي الميسور وأسعار السلع الأولية المرتفعة التي تحمل في طياتها الرخاء للمنطقة. وتمثل هاتين القوتين الدافعتين نعمة في كثير من الأوجه، لكنها لن تستمر إلى الأبد، بل قد تنتهي فجأة. ويمكن أن تنشئ في نفس الوقت أيضا مخاطر تهدد المستقبل.

ومع شدة انخفاض أسعار الفائدة حاليا في بلدان عملات الاحتياطي الرئيسية، وعودة إقبال المستثمرين العالميين على تحمل المخاطر، أصبح التمويل الأجنبي ويرا ومنخفض التكلفة بالنسبة لكثير من اقتصادات المنطقة. لكن أسعار الفائدة سترتفع بالطبع بمرور الوقت، مع عودة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي في الاقتصادات المتقدمة.

وعلى صعيد السلع الأولية، بلغت أسعار الكثير من أهم صادرات المنطقة مستوى مرتفعا غير معتاد، وهو ما يرجع في الأساس إلى قوة نمو الطلب على السلع الأولية، وخاصة في اقتصادات آسيا الصاعدة. وفي حين أن جانبنا من هذه المكاسب غير المتوقع قد يستمر أو يبقى بشكل دائم، فمن المتوقع أن تؤدي هوامش الربح العالية على كثير من السلع الأولية إلى التوسع في عرضها ثم انخفاض أسعارها في نهاية المطاف.

وتوضح التجربة أن هذه الظروف الخارجية المواتية يمكن أن تتسبب في مخاطر متزايدة، عن طريق الحفز المفرط للطلب والائتمان المحليين. ومن ثم، فإن التحدي القائم على المدى القريب في كثير من أرجاء المنطقة يتركز في تجنب الدخول في دورة انتعاش وكساد عن طريق إدارة الوفرة الحالية على نحو يتجنب المشكلات فيما بعد. ومن ثم يقتضي الأمر من صناعات السياسات توخي اليقظة للتجاوزات ومواطن الضعف المالية ومراقبة الاستهلاك المفرط و/ أو نمو الإنفاق الاستثماري.



ويمكن أن يؤدي نمو الطلب على هذا النحو غير المحكوم إلى حالات خطيرة من عجز الحساب الجاري الخارجي الكبير، فضلا على ارتفاع معدل التضخم. ومن شبه المحتمل أن تقتزن زيادة الطلب المرتكزة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة بارتفاع في سعر الصرف الحقيقي - سواء بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي أو - إذا كان هذا السعر مكبوحا - بسبب ارتفاع التضخم.

ولإدارة هذه المخاطر، يستطيع صناع السياسات اتخاذ إجراءات على عدة جبهات. وتتمثل الخطوة الأولى، والجارية حاليا بدرجات متباينة - في إلغاء

لا يزال تعزيز الإنتاجية والتنافسية أهم تحديات السياسة على المدى المتوسط والطويل.

الإجراءات التنشيطية المعتمدة أثناء الأزمة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية. ومن المهم للغاية في الوقت الراهن أن يتم العدول عن تسيير سياسة المالية العامة، بغية تجنب الإفراط في تشديد السياسة النقدية. ومن المهم أيضا أن يتسم سعر الصرف بالمرونة - وهو ما يعني السماح بارتفاع سعر العملة في هذا السياق. ذلك أن ارتفاع سعر الصرف يجعل المستثمرين الأجانب يفكرون مرتين بشأن مخاطر سعر الصرف في المستقبل، مما يمكن أن يساعد في إبطاء التدفقات الرأسمالية الداخلة.

ومن الضروري إحكام التنظيم والرقابة على التطورات المالية المحلية، ليس فقط لاستقرار النظام المالي وإنما أيضا لمنع النمو الائتماني المفرط في أوقات اليسر - والذي يرتبط عادة بسلوك الانتعاش والكساد في القطاع الخاص. وتعمل عدة بلدان بالفعل على إنشاء وتطبيق مناهج جديدة في سياسة السلامة الاحترازية الكلية، ومن المرجح أن يتطلب الأمر مزيدا من التجريب في هذا الخصوص (دراسة IMF, 2010). ويمكن النظر أيضا في استخدام ضوابط لرأس المال في بعض الحالات، وإن لم يكن هذا بديلا للسياسات الملائمة في مجالات أخرى.

الحفاظ على نمو قوي وأكثر إنصافا

لا يزال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية تحديا أساسيا للسياسة في الأجلين المتوسط والأطول. وهناك أدلة موثقة على أن أداء النمو في المنطقة والذي كان دون المستوى على مدار الأعوام الثلاثين الماضية يعزى إلى حد كبير إلى ضعف نمو الإنتاجية. ورغم أن أسباب الإنتاجية المنخفضة معقدة (راجع «وجهها لوجه مع الإنتاجية»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)، فإن هناك حاجة لتحقيق تقدم على عدة جبهات.

• ينبغي تعزيز الاستثمار العام، المنخفض بالفعل مقارنة بالاقتصادات الصاعدة الأكثر ديناميكية، لمعالجة فجوة البنية التحتية في المنطقة. ومن الضروري أيضا تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين التعليم والتدريب.

• إدخال تحسينات على مناخ الأعمال ونظام الحوكمة ككل هي مسألة جوهرية لتسخير الاستثمار الخاص (بما في ذلك الاستثمار الوافد من آسيا) وتدعيم الوساطة المالية. والمرجح أن يقتضى ذلك جهودا متنوعة، تتراوح بين الحد من البيروقراطية والروتين لتحسين الأمن وتقليل معدل الجريمة، وتدعيم

حقوق الدائنين. ويتطلب الأمر أيضا إلغاء المعوقات التي تعترض المنافسة، وإرساء تنظيم أفضل للقطاعات التي قد تكون احتكارات طبيعية - في مجالات مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية - لضمان جودة الخدمات وكفاءتها وبقاء سعرها في متناول المواطنين.

• لا يزال المجال متسعا في المنطقة للاستفادة من توسع التجارة الخارجية. فيمكن زيادة تعميق التجارة مع الاقتصادات الصاعدة الأسرع نموا، كما يمكن تنويع الصادرات بشكل أعم للحد من اعتماد المنطقة على الاقتصادات المتقدمة وصادرات السلع الأولية بمرور الوقت. وينبغي أن تعمل المنطقة على الاستفادة من منافع الانفتاح التجاري المتزايد، كالتى تحققها اتفاقيات التجارة الأخيرة على سبيل المثال. ومما يساعد في هذا الخصوص تطوير البنية التحتية التجارية، بما في ذلك من خلال الاستثمار العام.

وينبغي إحرار تقدم أكبر نحو ضمان استفادة الجميع من ثمار النمو. فبالرغم من التحسينات التي تحققت على مدار القرن الماضي، لا يزال الفقر وعدم المساواة مرتفعين في المنطقة مقارنة بالمناطق والبلدان الأخرى ذات المستويات المعيشية المماثلة. وينبغي أيضا بذل مزيد الجهد لتحسين توجيه الإنفاق الحكومي وفعالية برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في البيئة الراهنة التي تتسم بارتفاع متزايد في أسعار الغذاء والطاقة؛ إذ ينبغي أن تستهدف السياسات حماية الفقراء، وتجنب الدعم المعمم عالي التكلفة الذي يشوه توزيع الموارد (بتشجيع استهلاك الوقود على سبيل المثال). ويمكن أن تتعلم المنطقة من نجاح برامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل (*Bolsa Família*) والمكسيك (*Oportunidades*)، التي تمنح مدفوعات للأسر المحتاجة، بشروط مثل إبقاء أطفالها في المدارس. ومن المطلوب أيضا أن تلبى البلدان مطالب الطبقة الوسطى المتنامية وتراعي زيادة المنافسة العالمية عن طريق الارتقاء بجودة الخدمات في مجالات التعليم والصحة والأمن العام. ورغم أن سكان المنطقة ما زالوا شبابا، فإنه يتعين تدعيم نظم معاشات التقاعد العامة والنظم الصحية للوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من السكان المسنين. وهذه التحديات ينبغي مواجهتها دون الإضرار باستمرارية التمويل الحكومي، مما سيتطلب زيادة الإيرادات الحكومية في بعض الحالات والتزام مزيد من الحرص في تحديد أولويات الإنفاق، بما في ذلك تخفيض الدعم غير الموجه للفقراء.

* * * * *

وعلى الرغم من تاريخ أمريكا اللاتينية المليء بالتقلبات، فقد أصبح لديها من الإمكانيات ما يتيح لها البناء على القوة والصلابة التي اكتسبتها مؤخرا. وسيحتاج صناع السياسات إلى توخي الحرص في إدارة الأوضاع العالمية التنشيطية على وجه العموم لتفادي تكرار دورات الانتعاش والكساد الماضية مع بذل جهود جديدة لترسيخ الأوضاع الكفيلة بتحقيق نمو أقوى وأكثر إنصافا. ■

نيكولاس إيزاغيري، مدير إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

López-Calva, Felipe, and Nora Lustig, 2010, Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress? (Washington: Brookings Institution Press).

International Monetary Fund, 2010, Regional Economic Outlook: Western Hemisphere, Chapter 4 (Washington: October).